مُلُوك وأُمَرَاء الشَّرْق الأَوسَط

بعدما التقينا في مِيُونِخ للتحضير لإطْلاَق «وَثَائِق بَنَمَا»، كَانَ ثَمَّة اجتماع ثانٍ ضروري، عِدَّة أيام متواصلة قضيتها في التفتيش داخل قَوَاعِد البَيَانَات كشفت لي عن أسماء أبرز الشخصيات وأكثرها تأثيرًا على الساحة العَرَبِيَّة. مدينة ليلهامر جنوب النرويج كَانَت محطة مناسبة. التقينا في شتاء عام ٢٠١٥، التقيت «باستيان أوبرماير»، «فريدريك أوبرماير»، وزميلًا آخر. اخترت حينها وزميلي هذا عَدَم الكشف عن هويتنا لدواعي السلامة الشَّخْصِيَّة، وقررنا أنْ نعمل سويًا على فكّ الخيوط المتشابكة للحسابات البَنْكِيَّة التي عثُرنا عليها سابقًا داخل تَسْرِيبَات بنك «HSBC» في جنيف، وبعد ذلك إيجاد الرابط مع قائمة طويلة من شَرِكَات «الأوف شور» التي أسسها ملوك وأمراء عرب منذ وقت طويل، واستمرت حَتَّى الآن، ووجدناها داخل ملفّات «مُوسَاك فُونْسِيكَا».

الحقيقة أنَّ تلك العائلات المَالِكة ليست فَقَط فاحشة الثراء، وتتمتع بسُّلُطَات شبه مطلقة في بلدانها، علاوة على كونها معفاة من دفع الضَّرَائِب في معظم الأحيان، بل إنها، بِحَسب ما تكشف لنا، من بَيْن أكثر العُمَلاَء المخلصين لصناعة الحسابات المصرفية السرِّية وتَأْسِيس الشَّرِكَات الوَرَقِيَّة. يبدو أنَّ ملوك «الشَّرْق الأَوسَط» يحبون الإبحار بأَمْوَالهم إلى الخارج.

«روبرت بالمر» أحد الخبراء المعنيين بتَعَقُّب الجرائم المصرفية ومساعدة الخارجين عن الْقَانُون لإخفاء أَمْوَالهم، علق هذا الوضع بإيجاز: «الحد

الفاصل بَيْن السياسة والمصالح الاقتِصَادِيَّة الشَّخْصِيَّة يصبح غَيْر واضح في هذا الجزء من العالم، وهذا يخلق بيئة مناسبة للفساد».

غالبًا ما تكون الصفقات التِّجَارِيَّة التي يبرمها أفراد من العائلات المَالِكة في الشَّرْق الأَوسَط ذات طابع غامض؛ إذ لا يُمكِنْ تحديد ما إذا كَانَت ذات طبيعة شَخْصِيَّة أو رَّسميَّة، كما لا توجد قوانين تجبرهم على الكشف عن ذلك. في سجلات العُمَلاَء وجدنا العشرات ممن يحملون ألقابًا مِلْكِيَّة (صاحب السمو/ الأمير/ الملك)، هؤلاء ترتبط أسماؤهم بنحو ٧٣ شَرِكَة «أوف شور»، نصيب الأسد لدولة الكويت، يملك حاملو الألقاب فيها ٢٧ شَرِكَة.

استحوذت عَائِلَة «آل صباح» على الحكم في الكويت منذ عام ١٧٥٢، تعاقب عليها ١٥ حاكمًا منذ هذا التاريخ وحَتَّى الآن. كَانَ أولهم جلوسًا على العرش صباح بن جابر، وانتهى الحال إلى يد الشيخ صباح الأحمد الصباح الحاكم الحالي.

يمكنك أنْ ترى أعضاء العَائِلَة الحاكمة يشغلون أغلب المناصب الحُكُومِيّة الرئيسية في الدَّوْلَة، ربما كَانَ ذلك سببًا في موجة التمرد الواسعة التي ظهرت عام ٢٠١٢؛ اعتراضًا على نظام للحكم، سبقت هذه الاحتجاجات فضيحة رِشوة هزّت ركائز الحكم في الكويت حَتَّى النُّخَاع، إذ يُعتقد أنَّ أعضاء بالحكومة وبرلمانيين تلقَّوا رَشَاوَى مقدارها ٢٥٠ مليون يورو، وهو ما اضطر معه الأمير صُبَاح الأحمد إلى حلّ البرلمان.

ربما يقدِّم هذا بعض التفسيرات القليلة حول دوافع أَصْحَاب النفوذ الواسع في الكويت إلى إخفاء ثرواتهم في الخارج، بجانب الأسماء التي

عثُرنا عليها داخل وَثَائِق بَنَمَا، فإنَّ هناك ٢٠ اسمًا من أمراء العَائِلَة الحاكمة وردت أسماؤهم سلفًا في قاعدة بَيَانَات بنك «HSBC» فيما عُرف باسم «سويس ليكس»، ونشرناها عام ٢٠١٥، و«الأوف شور ليكس» التي ظهرت عام ٢٠١٣ وكَانَت بداية الكشف عن كواليس المُلَاذَات الضَّرِيبيَّة.

لم تكن عَائِلَة الصباح وحدها التي طرقت أبواب «الأوف شور» والحسابات السرِّية، في المرتبة الثَّانية تأتي عَائِلَة آل سُعود، ثَمَّة ٥٦ فردًا من العَائِلَة ظهرت أسماؤهم في التَسْرِيبَات الثلاث، ١٧ منهم ذُكروا في وَثَائِق بَنَمَا.

الاسم الأبرز بَيْن تلك الأسماء هو الملك نفسه سلمان بن عبد العزيز آل سعود؛ إذ بدأت أنشطته قبل وصوله إلى العرش عام ٢٠١٥، كَانَ آنذاك أميرًا للعاصمة الرياض.

تحت إمرته نَمَت المدينة الصحراوية وارتفع تِعْدَاد سكَانَها إلى الملايين، كذلك نمت ثروته. في مرحلة ما، أُدرِج اسم «سلمان» باعتباره شريكًا في شركتين مُسجلتين في لوكسمبورغ، ووفقًا للوَثَائِق فإنَّ ملكيَّة إحدى الشركتين «شَاف كوربوريشين» تعود له ولزوجته الأولى ولستٍّ من أبنائه.

وَثِيقَة أخرى تعود إلى عام ١٩٩٦ تُشِيرُ إلى أنَّ الشَّرِكَة المذكورة أعلاه تملك ٧ شَرِكَات أخرى وَرقِيَّة. بعض تلك الشَّرِكَات تأسَّسَت في سبعينيات القرن الماضي، وهي الآن غَيْر نشطة. لكن يبدو أنَّ الملك ما زال حريصًا على أنْ يُدِير شبكة الشَّرِكَات المعقدة التي يملكها؛ إذ إنَّ ثلاثًا من بَيْن تلك الشَّرِكَات مقرها بَنَمَا، كَانَت لا تزال نشطة حَتَّى عام ٢٠١٦. غَيْر أنَّ نوعية الأَعْمَال التي يقوم بها الملك من خلال هذه الشَّرِكَات لا يزال غَيْر

واضح. وإمعانًا في الموضوعية، أرسلت صحيفة «زود دويتشي تسايتونغ» إلى المتحدث باسم السفارة السعودية في برلين تطلب منه التعليق على تلك الحقائق، إلا أنَّه اعتذر عن التأخر في الحُصُول على رد من عَائِلَة آل سعود، كذلك لَمْ يُجِب الملك سلمان على أي من الأسئلة التي وُجهت له حَتَّى الآن.

SHAF CORPORATION SPF, S.A.
Société Anonyme
Siège social: L- 2086 Luxembourg
23, avenue Monterey
RCS Luxembourg section B numéro 15846

STATUTS COORDONNES à LA DATE DU 26 SEPTEMBRE 2008

Titre 1. - Dénomination, Siège, Objet, Durée
Art. 1er. Il existe une société anonyme (ci-après la «Société»), laquelle sera régie par les lois du Grand-Duché du Luxembourg, et en particulier la loi du 10 août 1915 relative aux sociétés commerciales, telle que modifiée (ci-après la «Loi sur les Sociétés»), la loi du 11 mai 2007 relative à la création d'une société de gestion de patrimoine familial («Loi sur les SPF»), ainsi que par les présents statuts de la Société (ci-après les «Statuts»).
La société existe sous la dénomination de « SHAF CORPORATION SPF, S.A.

Chapter II. – Share capital, Shares, Bonds
Art. 5. The share capital of the Company is set at one million dollars of the United States of America, divided into ten thousand shares with a par value of one hundred dollars of the United States of America each. The shares have been subscribed as follows:
1) H.R.H. Prince Sai man Bin Abdul Aziz Al-Saud ..... 1,250 shares
2) H.R.H. Princess Sultanah Bin Turkey Al-Sudairy ..... 1,250 shares
3) H.R.H. Prince Fahd Bin Sal man Bin Abdul Aziz Al-Saud ..... 1,250 shares
4) H.R.H. Prince Sultant Bin Sal man Bin Abdul Aziz Al-Saud ..... 1,250 shares
5) H.R.H. Prince Ahmed Bin Sai man Bin Abdul Aziz Al-Saud ..... 1,250 shares
6) H.R.H. Prince Abdulaziz Bin Sai man Bin Abdul Aziz Al-Saud ..... 1,250 shares
7) H.R.H. Prince Faisal Bin Sal man Bin Abdul Aziz Al-Saud ..... 1,250 shares
8) H.R.H. Princess Hussah Bint Sai man Bin Abdul Aziz Al-Saud ..... 1,250 shares

Total: ten thousand shares, ... 10,000 shares

All those shares were immediately and fully paid up by payment in cash, so that the sum of one million dollars of the United States of America is as from now on at the disposal of the company, as has been proven to the notary.
Art. 6. The shares are and will remain registered shares. A register of the registered shares is kept at the registered office, where each shareholder may take cognizance of them. The ownership of the registered share is established by an entry into such register. Certificates, which record these entries, may be issued to the shareholders, who so request.
Art. 7. The share capital may be increased once or several times by a decision of the general meeting of the shareholders, passed according to the provisions of article 27 here below. The carrying out of such a decision may be entrusted to the Board of Directors.
In case of a capital increase, the shareholders have a preferential subscription right.
The share capital may be reduced in accordance with the legal provisions.
Art. 8. The payments to be made for the shares, which are not fully paid up at the time of their subscription, must be made at the times and conditions determined by the Board of Directors. Any called up payment will be allocated to all the shares subscribed by the shareholder. The call for funds are always brought to the knowledge of the shareholders one month before the date set for each payment by registered mail with a request for an acknowledgement of receipt. The payments are carried out at the registered office, or at any other place indicated therefor. The shareholders have the possibility at any time to pay in advance, and may because of the payments they made before the date set for the calls for funds, claim no interest or first dividend.
Failing the payment of the shares at the end of the time limit set by the Board of Directors, the due sums are then, without needing to require legal proceedings, bearing an interest of one percent per month, each month starting being considered as a full month.

كشف بحصص الملك سلمان وزوجته الأولى و٦ من أبنائه وبناته فى إحدى شركات الأوف شور فى لوكسمبورغ

لكنَّ السؤال لا يزال مُلِحًّا، لماذا يرغب حاكم ذو سلطة مطلقة مثل الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود في إخفاء ثروته؟ البعض يلجأ لذلك بهدف التَهَرُّب الضَّرِيبِيّ أو التجنب الضَّرِيبِيّ، لكن هو غَيْر مضطر لذلك أبدًا، القوانين التي يملك وضعها وتعديلها لا تلزمه بذلك، لا يوجد حَتَّى برلمان يُسائِله أو يعارضه، والسلطة تقع في يد العاهل وعائلته فَقَط، وبينما تحتكر الأسرة المَالِكة السلطة والثَّرْوَة يبقى ما يقرب من ثلث الشباب السعوديين عاطلون عن العمل.

في رأيي أنَّ تلك الأَمْوَال وُضِعَت في الخارج؛ لهدف من اثنين، إمَّا لتأمين أفراد الأسرة في حالة حدوث أي تغَيْرات سِيَاسِيَّة مُفَاجِئة، وإمَّا لتمويل أنشطة لا يُراد أنْ يوجد رابط بينها وبين صاحب المال.

ولأنَّ الشَفَافِيَّة تتلاشى كلما اقتربت من ثروات شيوخ الشَّرْق الأَوسَط وملوكه وأمرائه، فَقَط يمكننا تخمين مقدارها على أساس مظاهرها التي لَمْ يتَمّ إخفاؤها طوعًا.

على سبيل المثال، فإنَّ يخت «المرقاب» ليس مُجَرَّد قارب كبير، وإنما قصر يطفو على الماء، يزيد طوله على ٦٠ مترًا، أي أطول من أي طائرة تجارية. بداخل هذا اليخت دار سينما، وعدد من أحواض السباحة والحانات، إلى جانب ١٠ أجنحة مِلْكِيَّة على مساحة ٥ آلاف متر مربع، وتَمَّ تصميمه ليستقبل ٢٤ ضيفًا فَقَط.

هذا اليخت العظيم مملوك لأمير قطر السابق حمد بن خليفة آل ثاني، لكن «وَثَائِق بَنَمَا» تُشِيرُ إلى أن تصميم هذا اليخت وُضِعَ من قبل شَرِكَة بحرية (وَرقِيَّة) مُسَجَّلة في جُزُر البهاما اسمها «تريك ون ليمتد». قبطان هذا اليخت «ديفيد اتكنسون» كَانَ مَسْؤُولًا عن هذه الشَّرِكَة تحديدًا،

وحين أجرى مكتب المُحَامَاة «مُوسَاك فُونْسِيكَا» فحصًا روتينيًا؛ للتعرف على خلفية «أتكنسون»، طُلِب منه ضمن ذلك تقديم فواتير كهرباء لإثبات هويته ومَكَان إقامته، لكنه لَمْ يستطع إمدادهم بتلك الفواتير لغاية غَيْر مفهومة. كذلك تبين أنَّ الشخص نفسه تَمَّ وضعه باعتباره وسيلة الاتصال بالشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، أحد أقارب الأمير القطري من الدرجة الثَّانية، والَّذِي شغل سابقًا منصبي رئيس الوزراء ووزير الخارجية، ويبقى السؤال مطروحًا: لماذا يحتاج هؤلاء الأمراء إلى أشخاص وشَرِكَات ليكوّنوا واجهة لثرواتهم ما لَمْ يكن الهدف منها تجنّب دفع الضَّرَائِب؟[١٣]. يقول ابن خلدون: «في الدُوَل التي يؤسسها البدو لا بد من اللجوء إلى العجم في كُلّ ما يختص بشأن البناء».

رئيس الإمارات العَرَبِيَّة المُتَّحِدَة خليفة بن زايد آل نهيان اسم آخر يُمكِنْ العثور عليه مذكورًا في وَثَائِق بَنَمَا، فوفقًا لسجلات مكتب «مُوسَاك فُونْسِيكَا» امتلك الشيخ خليفة، في مرحلة ما، أكثر من ٢٠ شَرِكَة وَرقِيَّة، ١٤ منها كَانَت لا تزال نشطة حَتَّى أواخر عام ٢٠١٥.

(١٣) لَمْ يُجب الشيخ حمد بن جاسم عن الأسئلة التي أرسلناها إليه لاستيضاح الأمر.

From: [redacted] - Legal / Management
Sent: Wednesday, August 25, 2004 4:30 PM
To: [redacted]
Subject: FW: Sheikh Khalifa bin Zayed Al Nahyan

Comentarios para incluir en hoja de vida del cliente.

Por instrucciones del Lic. Fonseca, en conversación del 25 de agosto, 2004 no hay problemas para proveer directores y accionistas a las siguientes sociedades de SHEIKH KHALIFA BIN ZAYED AL NAHYAN:

1. BERKELY SQUARE HOLDINGS LIMITED
2. SLOANE STREET COMMERCIAL PROPERTIES LIMITED
3. CLEMENTINE INVESTMENTS LIMITED
4. SLOANE STREET RESIDENTIAL PROPERTIES LIMITED
5. BERKELEY SQUARE PROPERTIES LIMITED
6. FARM STREET ESTATES LIMITED
7. JEFFERSON HOUSE LIMITED
8. FORESTWAY PROPERTIES LIMITED
9. BRUTON PROPERTIES LIMITED
10. MARYLEBONE PROPERTIES LIMITED
11. SUMMIT ESTATES LIMITED
12. ELSTREE ESTATES LIMITED
13. BAYSHORE ESTATES LIMITED
14. KNIGHTSBRIDGE ESTATES LIMITED
15. BARROW HILL LIMITED
16. HANS CRESCENT ESTATES LIMITED
17. HANS CRESCENT PROPERTIES LIMITED
18. HAM RIDDINGS LIMITED
19. LANCELOT PLACE PROPERTIES LIMITED
20. STEPHANUS PROPERTIES LTD.

[redacted]
MOSSACK FONSECA & CO.
Apdo. 0832-0886 W.T.C.
Panamá, República de Panamá
e-mail: legal@mossfon.com
www.mossfon.com

أسماء الشركات التى يملكها الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان و ساعدته فى تأسيسها موساك فونسيكا

تكشف تلك الوَثَائِق عن نقاش جرى حين أراد «خليفة» إبرام صَفْقَة عقارات حَقِيقِيَّة عام ٢٠١١، واحتاج تفويضًا شرعيًا من إحدى شَرِكَاته، ودار النقاش حول شكل الهُويَّة التي يجب تقديمها لإتمام هذا الأمر.

حينئذ أرسل موظف في «مُوسَاك فُونْسِيكَا» رِسَالَة نصّها:

«السيدة (فلاكس) فى إجازة حاليًا، وقد زوّدتنا بتوصياتها بشأن تقديم هذا النوع من التفويض الشرعي، إذا لَمْ يتعاون العميل معنا فى إتمام التحريات الأولية فإنَّ هذا من شأنه إلغاء الاتفاق».

ويبدو أنَّ الأمر استدعى تدخل رئيس الشَّرِكَة وأحد المؤسسين «يورغن موساك» الَّذِي جاء رده:

«طلب نسخة من جواز سفر رئيس دَوْلَة هو فى رأيى طلب مبالغ فيه».

يبدو أنَّ عَدَم إظهار جوازات السَّفر هي السِّمَة التي تحب الأُسَر الحاكمة الظهور بها حال السَّفر، في أواخر عام ٢٠١٥، ألغي حظر الرحلات الجوية ليلًا في مطار زيوريخ بشَكلٍ استثنائي؛ لأن أمير دَوْلَة قطر أراد الذهاب إلى سُوِيسْرا؛ للتعافي من كسر في ساقه. انتقل الأمير على متن طائرة من طراز (إيرباص) تتسع لأكثر من ٣٠٠ شخص، غَيْر أنَّها لَمْ تُقلّ سواه، أمَّا حاشيته فقد انتقلوا في ٣ طائرات أخرى، من بينهم طائرة نفاثة (جامبو).

مَسْؤُولون مُطّلعون قالوا إنَّ بعض المطارات في أُورُوبَّا تسمح لأثرياء الشَّرْق الأَوسَط بدخول البلاد من دون جواز سفر، وفي حال وجود شكوك حول هويتهم، يجرى اتصال بالسفير المختص الَّذِي يكون قادرًا على تأكيد الهوية المذكورة.

يبدو كما لو أنَّ العائلات المَالِكة في الشَّرْق الأَوسَط وجوازات سفرهم لا يجب أنْ يكونوا مرتبطين جوهريًا، ويبدو أنَّ الشيخ حمد بن جاسم ابن عم الأمير السابق يفكر على نفس المنوال.

في عام ٢٠١١ سعى مكتب «مُوسَاك فُونْسِيكَا» في لوكسمبورغ لمنح الشيخ حمد بن جاسم ابن عم أمير قطر السابق، الصلاحيات الكاملة لإدارة إحدى الشَّرِكَات «الوَرقِيَّة»، كَانَ «حمد» آنذاك قد شغل منصبي وزير الخارجية، بالإضافة إلى رئاسة الحكومة، وهو ما جَعَله مصنفًا (شَخْصِيَّة ذات حَيْثِيَّة سِيَاسِيَّة)، وعندما طُلب من ممثله الْقَانُوني توقيع خطاب ضمان بأن الشَّرِكَة لن تكون مَسْؤُولة في حال ارتكاب الشيخ «حمد» أي أعْمَال تجارية غَيْر قانونية مستقبلًا، وهو إجراء مُتّبع مع الأشخاص المُصنفين (ذوي حَيْثِيَّة سِيَاسِيَّة)، كَانَ الرد صارمًا من جانب ممثل «حمد» الَّذِي اعتبر هذا الخطاب إهانة كبيرة للشيخ، وأرسل إليهم هذه الرِسَالَة:

«فيما يخص رسالتكم المرفق بها خطاب الضمان، يؤسفنى إبلاغكم بأننى لن أوقع على هذا الخطاب. لقد تعاملنا مع مكتب المُحَامَاة خاصتكم منذ ٢٥ عامًا، وفى كثير من الأحيان كنتم تتصرفون كمديرين، ولَمْ يطلب منى قط أنْ أوقع على خطاب ضمان مماثل، ولَمْ يتَمّ إعلامى بأنَّنى من المحتمل أنْ أوقع على هذا الشيء عندما ارتضيتم أنْ تكونوا مديرين للشَرِكَة».

ويبدو أنَّ تلك الرِسَالَة كَانَت ناجحة، إذ أبدت «مُوسَاك فُونْسِيكَا» ترحيبًا، واعتبرت أنَّ التحريات المطلوبة مستوفاة تمامًا، وتَمَّ منح حق إدارة الشَّرِكَة للشيخ حمد بن جاسم.

عندما تصل الأمور إلى المال، فلا شيء يقف أمام «مُوسَاك فُونْسِيكَا»، شَرِكَة المُحَامَاة الْبَنَمِيَّة استطاعت أنْ تجعل من الطرفين المتنافسين على

السلطة في دَوْلَة البحرين عُمَلاَء لها، إذ أسس الأمير «ناصر» أمير البحرين المتهم بتعذيب سجناء في بداية الربيع العَرَبِيّ، مع أخيه «خالد» شَرِكَة «أوف شور» سجّلاها في جُزُر الْعَذْرَاء البِريطانِيَّة، دون أنْ يعرف أَحَد أنشطة تلك الشَّرِكَة أو الغرض الَّذِي أنشئت من أجله.

هناك أمر واحد مؤكد الآن، الحكام ذوو السلطة المطلقة في الشَّرْق الأَوسَط والأمراء لا يشعرون بالأمان رغم ثرواتهم ونفوذهم اللامحدود. فإذا كَانَ الحراك السياسي استطاع الإطاحة بمعمر القَذَّافِي وحسني مبارك، فإلى أي مدى يُمكِنْ أنْ يبقى أمير دَوْلَة نِفطيَّة في أمان، خَاصَّة وأنَّ موجات معارضة بدأت تظهر في الكويت والبحرين، وعلى استحياء في السعودية وقطر.

الشيخ «العولقي».. الباحث عن سفينة الكنز (سلطنة عمان)

من بَيْن الأسماء العُمانية التي وجدتها في «وَثَائِق بَنَمَا» رجل الأَعْمَال الشيخ أحمد فريد العولقي، الَّذِي منحه السلطان قابوس وسام الامتياز من الدرجة الأولى عام ٢٠١٢، وارتبط اسمه بشدة باكتشاف «السفينة الكنز» من قاع بحر العرب.

كَانَت الحرب العالمية الثَّانية لَمْ تنتهِ بعد، فيما أبحرت السفينة «إس إس جون باري» من ميناء فيلادلفيا الأمريكي إلى بحر العرب وسط إجراءات مشددة من التخفي والتكتم، ورغم المسارات المتعرجة التي سلكتها «جون باري»؛ إمعانًا في التمويه، رصدتها غواصة ألمانية على بعد ١٨٥ كيلومترًا من السواحل العمانية، فأطلقت عليها طوربيدين، انشقّت السفينة وسكنت قاع بحر العرب لأكثر من نصف قرن، وفي قلبها حمولة ضخمة من الريالات الفضية؛ بهدف تسليمها إلى الْمَمْلَكَة العَرَبِيَّة السعودية التي لَمْ تكن استخدمت بعدُ. العملات الوَرقِيَّة تقدر بنحو ٢٥ مليون دولار، إلى جانب أطنان من سبائك الفضة.

السفينة الأمْرِيكيَّة جون باري

بعد ٤٥ عامًا من غرق السفينة «الكنز» شارك الشيخ أحمد فريد العولقي مع خبير الإنقاذ البريطاني «روبرت هدسون» في محاولة لانتشال السفينة، ونجح في ذلك بالفعل، دون أن يتَمَّ الإفصاح عن القيمة النهائِيَّة لحجم هذا الكنز المُستَخرج من قاع بحر العرب.

الشيخ فريد العولقي هو أحَد عُمَلاَء شَرِكَة «مُوسَاك فُونْسِيكَا»، والتي ساعدته في تَأْسِيس شركتين «أوف شور» في جُزُر الْعَذْرَاء البرِيطانِيَّة؛ هما «هولمز بروبيريتيز القابضة» و«هيثر فيو».